

الإنتاج الثقافي في المغرب الراهن: بين الفرادة والتعصب

محمد الشيخ بانن (*)

أستاذ محاضر مؤهل، وباحث في القانون العام
والعلوم السياسية، جامعة ابن زهر - المغرب.

سعاد الزروالي

أستاذة مساعدة في كلية الحقوق، جامعة ظفار، سلطنة عُمان.

تقديم

تمثل الثقافة، وخصوصاً التي لها تجليات مقاومة، ضرباً من ضروب الذاكرة في مقابل النسيان، وبهذا الفهم تصبح الثقافة على قدر كبير من الأهمية؛ فالإنتاج الثقافي يتسم بقدرة كبيرة على التحليل، تقود إلى تخطي القوالب الجاهزة وتضطلع بمهمة تصحيح الأكاذيب الصادرة من السلطة ومساءلتها والبحث عن بدائل؛ فكل هذه الأمور تعدّ جزءاً من أسلحة المقاومة الثقافية⁽¹⁾. ذلك بأن الثقافة تتألف من أنماط فكرية وقيم ومعتقدات شائعة بين مجموعة من الأفراد. وبالتالي، لا يهم حجم المجموعة سواء كانت صغيرة أم كبيرة، وسواء أكانت جزءاً من مجتمع معين أم كانت المجتمع بأكمله، أم حتى إذا كانت المجموعة مرتبطة بمجموعات أخرى خارج حدودها الوطنية؛ فالثقافة جزء لا يتجزأ من الحياة الكلية لمجموعة معينة من الأفراد⁽²⁾. لذلك تكمن أهمية دراسة الإنتاج الثقافي في كونه يساعد على فهم الجماعات والمجتمعات، وكذلك على استيعاب ما يدور حولنا وفهم علاقات القوى ضمن جماعات ومجتمعات معينة⁽³⁾، حيث يُنتج التمايز الاختلافات الثقافية، فكل تجمع في ظل وضع معين، ينزع إلى الدفاع عن خصوصيته، ساعياً، بمختلف الحيل المبتدعة، لأن يقنع، ولو نفسه، بأن نموذجه الثقافي أصيل ومخصوص به. والهدف، طبعاً، هو

banane1978@gmail.com

(*) البريد الإلكتروني:

(1) إدوارد سعيد، *الثقافة والمقاومة*، حاوره ديفيد بار ساميان؛ ترجمة علاء الدين أبو زينة (بيروت: دار الآداب، 2006)، ص 143.

(2) ديفيد أنغليز وجون هيوستون، *مدخل إلى سوسيولوجيا الثقافة*، ترجمة لما نصير؛ مراجعة فايز الصياغ (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 17.

(3) المصدر نفسه، ص 15.

الرفع من قيمة المجموعة الثقافية على حساب مجموعة أخرى. وبخاصة أن الثقافات لا توجد بمعزل عن العلاقات الاجتماعية التي تكون، دومًا، علاقات غير متساوية. هكذا إذًا، ومنذ البدء، هناك تراتب فعلي بين الثقافات ينتج من التراتب الاجتماعي⁽⁴⁾.

يشهد المغرب منذ بداية الألفية الثالثة، وبخاصة، بعد الانتفاضات ذات المثل الثورية، التي عرفت المنطقة العربية عام 2011، إنتاجًا معرفيًا ثقافيًا غير مسبوق من ناحية طبيعة شكله ومحتواه، تقف وراءه فعاليات عرقية ومحلية، نتيجة تعرضها للقهر والإقصاء التاريخيين، من طرف «الدولة»، التي تتهم بأنها غلبت لغة/ ثقافة على لغة/ ثقافة أخرى. وإن كان الواقع المعيش يُظهر أن التهميش لم يسلم منه الغالب ولا المغلوب. إلا أن هذه السرديات المتنافسة، التي تنكفى تجاه ذاكرتها وتبلور تصورات وقيمًا في جانب منها تُنتج الفرادة وتعرضها في أبعادها الإنسانية الرائعة من ناحية، ومن ناحية أخرى،

الثقافة تتألف من أنماط فكرية وقيم ومعتقدات شائعة بين مجموعة من الأفراد. وبالتالي، لا يهم حجم المجموعة سواء كانت صغيرة أم كبيرة، وسواء أكانت جزءًا من مجتمع معين أم كانت المجتمع بأكمله، أم حتى إذا كانت المجموعة مرتبطة بمجموعات أخرى خارج حدودها الوطنية.

تنتج مثل الإقصاء والعداء تجاه بقية المكونات التي تختلف عنها، وبذلك تسقط في خانة التطرف، وتسهم، من حيث تدري أو لا تدري، في إعادة إنتاج معاناة استهدفتها في مرحلة معينة، لتستهدف بها غيرها، وبهذا تؤسس لإذكاء الصراع والفتن، ترتكز على واقع تاريخي حيث كان يُنظر إلى الثقافة واللغة الأمازيغيتين، وحتى العربية الحسانية، بنوع من الدونية، من طرف أصحاب الثقافة المهيمنة؛ ثقافة النخبة العربية الفاسية المتمدينة، المثقفة والعالمة، التي تقلدت مسؤولية إدارة جزء كبير من مفاصل الحكم والاقتصاد بعد استقلال المغرب. ذلك أن الدولة، على مستوى الامتداد العربي الإسلامي ككل، عبرت مدة، وربما لا تزال، عن مصالح عائلات وقبائل وجماعات على حساب غيرها وعلى حساب الأمة، وما القول بأنها تمثل المصلحة العامة سوى ضرب من التعمية والتسوية⁽⁵⁾.

بناءً على ما تقدم، تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على الإنتاج الثقافي في المغرب الراهن، من خلال الوقوف عند بعض الحالات الثقافية الأمازيغية التي لها أبعاد وطنية مثل المنظمة الجديدة للفنون الشعبية (تامينوت) وتنسيقية آيت غيغوش، والعربية مثل الائتلاف الوطني من أجل اللغة العربية، أو تلك التي لها أبعاد محلية مثل تنسيقيات الأرض؛ سواء تلك الأمازيغية التي تنشط في سهل سوس الكبير، أو العربية التي تنشط في المناطق الصحراوية. وذلك من أجل رصد

(4) دنيس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة منير السعيداني؛ مراجعة الطاهر لبيب (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007)، ص 119 - 120.

(5) حلیم بركات، الاغتراب في الثقافة العربية: متاهات الإنسان بين الحلم والواقع (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 101.

أشكالها وتفسير طبيعة سرديتها الثقافية وأفقها المقاوم، من طريق البحث في انعكاس رسالتها على الواقع المعيش، وخصوصاً تنسيقيات الأرض، التي تسعى المكونات المحلية، بواسطتها إلى استعادة مجالات واسعة وتحفيظها لمصلحة عناصرها القبلية.

هذا الصراع الذي تذكّيه الذاكرة الجماعية؛ سواء المحلية أو العرقية (عربية أو أمازيغية)، يشكل بداية على المستوى الثقافي/البنيّة الفوقية، بعد الإسهام في بلورته من طرف نخب «معينة»، وينعكس راهناً نحو القاعدة، من خلال السعي لاستعادة الأرض وجعلها ملكاً خاصاً لا عاماً، وهذا قد يندّر بتحوّلات خطيرة، وبخاصة عندما يتجاوز الفردانية⁽⁶⁾ في أبعادها الإنسانية، من زاوية حق الشعوب/السكان الأصلية في أرضها، إلى التعصب/الفتنة عندما يعادي الدولة بصورة أو بأخرى وبقية المكونات القبلية الأخرى، التي كانت يُحتفى بها تاريخياً، بناء على محددات قبلية وثقافية.

تتطلب هذه الدراسة من السؤال الإشكالي التالي: هل يمكن القول إن الإنتاج الثقافي في المغرب الراهن، من خلال الحالات السالفة الذكر، يعبر عن قيم الفردانية الإنسانية ويسعى إلى تكريس نوع من العدالة المجالية أم أنه، في إثر التحوّلات الناشئة في المنطقة ككل، مجرد نزوع ماضوي متطرف، يهدف إلى إعادة إنتاج تسلط جديد، من طريق إحياء النعرات القبلية؟ وبالتالي، كيف ولماذا تبلور هذا الإنتاج الثقافي «الخاص»، وما هي آفاقه المستقبلية؟

تفترض الدراسة أن حل هذه المعضلة الناشئة، يكمن في الإقدام على مصالحة شاملة، بين الذوات الثقافية واللغوية والمحلية كافة، بما يقود إلى ديمقراطية البناء الفوقي وتحريره من التوظيف السياسي، من خلال إنكاء قيم المواطنة الجامعة.

ستحاول الورقة الاستئناس بمنهجية متعددة المداخل، منها: منهج دراسة الحالة⁽⁷⁾ والمقرب البيوغرافي، والمنهج الوصفي التحليلي⁽⁸⁾ والمنهج المقارن⁽⁹⁾، ثم تقييم نقدي لعينات البحث.

تتكون هذه الدراسة من ثلاثة عناصر أساسية: التعبيرات الثقافية الأمازيغية: بين الفردانية والتعصب؛ الائتلاف الوطني: رسالة نخبوية من أجل تفعيل اللغة العربية؛ عودة المحلي: من الحق في الثقافة إلى الحق في الأرض.

(6) الفردانية: هي خصوصية الإنسان - كلّ إنسان - المبنية على كرامته الأصلية وحرّيته، بما يميّزه من أيّ شخص آخر - قريباً كان أم بعيداً - بالشكل أو الفكر أو الرأي أو الأحاسيس أو التطلّعات. وتضمن الفردانية عدم تلاشي الإنسان وإرادته في الجماعة التي ينتمي إليها، بل تحقّق مشاركته إياها في ما لديه من خصوصية وإبداع. للاستزادة، انظر: دليل المدرب والمدرّبة على المواطنة الفاعلة والحاضنة للتنوع، إشراف نايلا طيارة (بيروت: مؤسسة أديان، 2019).

(7) إبراهيم أبراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية (عمّان: دار الشروق، 2009)، ص 162.

(8) إبراهيم أبراش، البحث الاجتماعي، قضايا، مناهجه، إجراءاته، الكتب: 10 (مراكش: منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 1994)، ص 111.

(9) Madeleine Grawitz, *Méthodes des sciences sociales*, coll Précis, 4^{ème} éd. (Paris: Dalloz, 1979), (9) p. 430.

أولاً: التعبيرات الثقافية الأمازيغية: بين الفرادة والتعصب

يرتكز الإنتاج الثقافي الأمازيغي على فرادة عريقة ضاربة في التاريخ، شأنه شأن بقية التجليات الثقافية الناشئة في الراهن المعيش، إلا أنه، مثلها أيضاً، متشظّ عبر تعبيراته الذاتية، بحيث يتسم جزء منه بالمأسسة، أو ما قد يصطلح عليه بالمقاومة بالحيلة، من خلال البحث عن مسوغات شرعية لقبول مطالبه المشروعة، تساوقاً مع هويته التاريخية أولاً، في حين يُتهم جزء آخر منه بالتعصب والانغلاق، كما هي حال تنسيقية آيت غيغوش⁽¹⁰⁾، إذ يبدو أن بعض الانتماءات الخاصة تتضخّم وتسعى لأن تصبح هويّة قاتلة، على حدّ قول أمين معلوف في كتابه *الهويات القاتلة*، حين تغلب العصبية في الدوائر الخاصة، عشائرية كانت أو طائفية أو إثنية، على العقلانية والانغلاق على الاختلاف، وتطغى على الشعور المشترك بالإنسانية والانتماء المدني إلى الفضاء العامّ المشترك؛ يتولّد التعصب، وترتفع مشاعر الهيمنة والإقصاء، وتُثمر بذار الفتنة⁽¹¹⁾ ثانياً.

1 - الجمعية الجديدة للفنون الشعبية:

البحث عن فرادة أمازيغية

تعد الجمعية الجديدة للفنون الشعبية (تامينوت) من أهم المنظمات الأمازيغية، التي حملت على عاتقها الدفاع عن الحقوق الثقافية والمادية للأمازيغ. ذلك بأن تأسيسها عام 1978 مثّل طفرة نوعية، في زمن كان مجرد الحديث عن المسألة الأمازيغية في المغرب وعن الحق في اللغة والأرض، يقود إلى الصدام؛ لا مع السلطة السياسية وحسب، بل مع كل القوى المحافظة من تيارات دينية وسياسية، وبخاصة التي تستخدم الدين والعربية وفكرة الأمة، وسيلة لضمان مشروعيتها ومن ثم استمراريتها. إلا أن المنظمة اشتغلت بذلك، آنذاك، من طريق مقاومتها الصامتة، حيث صاغت خطابها على نحوٍ مستتر، بحيث مكّنها من العمل داخل مواقع وفضاءات أمنة بعيداً من الرقابة المجتمعية والسلطوية. لذا يمكن حسابان منظمة تامينوت بمنزلة موقع اجتماعي مستقل إلى حد ما، منفلت من الرقابة، ترعرع فيه خطاب الأمازيغية بقدر كبير قبل أن يظهر إلى العلن كخطاب احتجاجي، أسهم بصورة أو بأخرى في تدعيم أسس الحركة الاحتجاجية في المغرب، وخصوصاً الأمازيغية.

(10) هذا المفهوم الأمازيغي، مرتبط بالمجال الترابي للجنوب الشرقي للمغرب، الذي يعني «الشخص المضطهد/المتنمر، داخل المجال الحار والمشمس»، وهو مفهوم اختير كاسمٍ للتنسيقية، لتوحيد جميع قبائل الجنوب الشرقي من جهة، وللتعبير عن طبيعة الفرد في منطقة الجنوب الشرقي، المتنمر والمقاوم. يقول جورج سبيلمان، أحد الضباط العسكريين الفرنسيين، المؤسسين للسوسيولوجيا الكولونيالية في المغرب، والذي عمل على دراسة أحد أهم الاتحادات القبلية بالجنوب الشرقي، اتحادية قبائل آيت عطا: «إن العطاويين يتميزون بميزاج، فوضوي، ومع ذلك يمتلكون نوعاً من الحس التضامني، وبخاصة أمام الخطر». للاستزادة، انظر: القبطان جورج سبيلمان، آيت عطا الصحراء وتهيئة أفلا - ن - درا، ترجمة وتعليق محمد بوكبوط، سلسلة الترجمة: الرقم 10 (الرباط: المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 2007)، ص 30.

(11) دليل المدرب والمدرّبة على المواطنة الفاعلة والحاضنة للتنوع، ص 11.

تبنّت المنظمة استراتيجيةً جامعةً في دفاعها عن الحقوق الثقافية للأمازيغ داخل المغرب، حيث بادرت بنشر الوعي التنظيمي بين مكونات الحركة الأمازيغية: مفكرين وأساتذة ومناضلين، من ناحية وبلورة تشبيك مع تعبيرات الفعل الثقافي الأمازيغي الأخرى، من خلال تقريب وجهات

النظر، من ناحية أخرى. وما دورها الوازن في ميثاق أكادير عام 1991، الذي كان بمنزلة قاعدة توافقية حول العمل الأمازيغي، إلا دليل على دينامييتها، التي تجاوزت الأبعاد الثقافية واللغوية إلى ما هو اقتصادي وسياسي وقانوني، كما سنرى مع تنسيقيات الأرض، وخصوصاً أنها حاولت أن تشغل وفق قيم التعددية والتعايش والاختلاف، في زمن كان الخطاب الرسمي يروج فكرة الوحدة والإجماع، «الدين الواحد، اللغة الواحدة، والمذهب الواحد، وإقصاء وتهميش بقية الأطياف الأخرى»⁽¹²⁾. لذلك حاولت المنظمة تعرية هذا التعارض ونقده، عبر تسليط الضوء على التنوع الثقافي والديني والاجتماعي الذي يزخر به المغرب، من خلال الدعوة الصريحة إلى إعادة

إن تأسيس الائتلاف الوطني من أجل اللغة العربية لمدة غير محدودة بوصفه منظمة غير ربحية، يعدّ تحولاً نوعياً في عمل الفعاليات التي يتكون منها، والتي بدأت مسارها في إطار مبادرة مؤقتة، للدفاع عن اللغة العربية، في ظل الهجوم الذي تتعرض له من بعض النخب الفرنكوفونية القريبة من الحكم.

إحياء روح الديمقراطية الموجودة في التراث والفكر السياسي الأمازيغيين. ذلك بأن الأمازيغ، وفق هذا المنظور، كانوا سابقين إلى القيم الديمقراطية و«اللائكية»⁽¹³⁾، والدفاع عن حقوق المرأة، حيث ساهمت عملية البحث في التراث والتدوين، التي شجعت عليها المنظمة وبقية فعاليات الحركة الأمازيغية، إلى كشف النقاب عن التراث المنسي والأعراف الأمازيغية القديمة وترويجها إعلامياً وسياسياً. ومن أهم هذه الأعراف والقوانين المحلية عرف «إزرفان» الذي يتجلى من خلاله الفصل بين الديني والسياسي أثناء تدبير الشؤون العامة في التجمعات القبلية الأمازيغية القديمة، حيث مكانة رجال الدين والمساجد لا تتجاوز حدود المجال الديني، التي تخضع بدورها للقوانين

(12) مقابلة مع الناشط خ.خ يوم 2023/3/11 أيت ملول.

(13) تعني اللائكية هنا فصل الدين عن الشأن العام، بحيث يبقى الدين مجالاً خاصاً بعيداً من الشأن الدنيوي. هذا الطرح الذي تبلور في فرنسا لا يعني أنه يعادي الدين بقدر ما يحفظه من التوظيف السياسي، وقد عبّر عن هذا الموضوع بفصل الكنيسة عن الدولة. والكنيسة تعني هنا «المؤسسات الكهنوتية» عموماً، أما الدولة فتعني «مؤسسات الدولة المختلفة». هذه الصيغة يصطلح عليها عبد الوهاب المسيري العلمانية الجزئية لكونها رؤية جزئية تنطبق على عالم السياسة وربما الاقتصاد. أما العلمانية فتعني بوجه عام إزالة الطابع الغرائبي السحري عن العالم، أي السعي الحثيث إلى فهم الظواهر الطبيعية والاجتماعية بمنطق العقل والتجربة. ولا تكتفي بفصل الدين فقط عن الدولة وعن جوانب الحياة العامة، وإنما تفصل كل القيم الدينية والأخلاقية والإنسانية عن كل جوانب الحياة العامة في بادئ الأمر، ثم عن كل جوانب الحياة الخاصة في نهايته، إلى أن يتم نزع القداسة تماماً عن العالم والإنسان والطبيعة (ويصطلح عليها المسيري بالعلمانية الشاملة) للاستزادة، انظر: عبد الوهاب المسيري، العلمانية الشاملة والعلمانية الجزئية (القاهرة: دار الشروق، 2002)، مج 2، ص 472 - 471.

التي تحقق مصالحهم وتصورهم الثقافي والسياسي للحاجة الدينية⁽¹⁴⁾. أما المرأة فقد أنصفتها التراث الأمازيغي، بحسب المنظمة، من خلال العرف الأمازيغي «تمازالت/ المرأة المنتجة»، وهو عرف يُعنى بتقسيم الثروة الأسرية بين الرجل والمرأة، هذا العرف المغربي الأمازيغي، أصبح اليوم قانوناً معترفاً به في مدونة الأحوال الشخصية المغربية في فصلها 49⁽¹⁵⁾، وهذا بفضل دينامية الحركة الثقافية الأمازيغية، ومنها منظمة تامينوت على وجه الخصوص.

بناءً على ما تقدم، يمكن القول إن منظمة تامينوت هي من أهم المنظمات الأمازيغية، التي تعمل من أجل الاعتراف القانوني باللغة والثقافة الأمازيغيتين، إلا أن أفقها المهادن للحكم، بحسب البعض، من خلال غضها الطرف عن إشكالية العلاقة بين الثروة والسلطة في المغرب من ناحية، واختزال دورها الثقافي والمادي في الدفاع عن الأمازيغ، فقط، رغم ادعائها العمل من أجل التنوع الثقافي، كما تسوق لذلك في الخارج، من ناحية أخرى، أثر سلباً في أدائها، فأتهمت باليمينية عدة مرات، وخصوصاً بعد انسحاب الجناح اليساري منها، وتأسيسه منظمة أزطا أمازيغ، التي تعني باللغة العربية: الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة.

2 - تنسيقية أيت غيغوش: التمييز في مواجهة التعريب

تستمد تنسيقية أيت غيغوش مشروعيتها من المؤتمر الوطني للحركة الثقافية الأمازيغية الذي عُقد سنة 2005، في مدينة مكناس، والذي دعت مخرجاته إلى إنشاء تنسيقيات محلية، على شاكلة التنسيقيات في منطقة القبائل في الجزائر، وذلك من أجل نقل خطاب الحركة الثقافية الأمازيغية إلى الحواضر وأحوازاها، والعمل على تجسيده في أرض الواقع، بما يقود إلى مأسسة الفعل الاحتجاجي الميداني في المناطق ذات الكثافة الأمازيغية، حيث ظهر الكثير من التنسيقيات، أهمها: تنسيقية تمزوفت (الصحراء بالأمازيغية)، وتنسيقية محمد خير الدين (قبائل أدرار جنوب أكادير)، وتنسيقية اشتوكن أيت بها (سهل سوس)، وتنسيقية عبد الكريم الخطابي بالريف، ثم تنسيقية أيت غيغوش، في المغرب الشرقي.

قاد هذه التنسيقية طلبة جامعيون ينحدرون من قبائل الجنوب الشرقي (الراشيدية وورزازات وتنغير... إلخ)، حيث نفوذ قبائل أيت عطا وأيت مرغاد وأيت حديدو على وجه الخصوص؛ فقاموا بنقل الأساليب الاحتجاجية، من أسوار الجامعة ومحيطها، إلى مناطقهم الهامشية والبعيدة، اتكاء على أن تنسيقيتهم تدافع عن العدالة المجالية في المغرب. ومن ثم ترى التنسيقية أن معركة إنصاف الثقافة الأمازيغية مرتبطة بالعدالة والكرامة في المجال، وترفع في سبيل ذلك شعار: «تمازيغت د تمازيرت» أي (الأمازيغية والبلد). وتدافع منذ ظهورها الميداني الأول سنة 2007 عن ملف مطلبتي، يمكن اختزاله بالآتي:

(14) رشيد الحاحي، «الأمازيغية هي الحل: انفلاس وأزرفان» والقيم الحديثة 2/4، هيسبريس، 29 حزيران/يونيو 2013، <<https://rebrand.ly/914288>> .

(15) المادة 49 من مدونة الأسرة المغربية: «لكل واحد من الزوجين ذمة مالية مستقلة عن ذمة الآخر، غير أنه يجوز في إطار تدبير الأموال التي ستكتسب أثناء قيام الزوجية، الاتفاق على استثمارها وتوزيعها. يضمن هذا الاتفاق في وثيقة مستقلة عند عقد الزواج».

- المستوى الثقافي الهوياتي، الذي ارتبط بمطالب دسترة اللغة الأمازيغية، ووقف سياسة تعريب المناطق، المفترضة، وإعادة تمزيغ (أي الانطلاق من الأمازيغية) التاريخ والقوانين والثقافة المحلية.

- المستوى الاقتصادي التنموي، من خلال الاستفادة من عائدات الثروات الباطنية للمنطقة، من الذهب والفضة، ورفع كل أشكال الحصار الاقتصادي، التي تعدّها التنسيقية متمعدة وتنهل من سياسة الاستعمار، التي فرضت سياسة التفتير على القبائل المقاومة في الجنوب الشرقي.

- المستوى السياسي، من خلال رد الاعتبار لمؤسسة القبيلة، وفتح مكاتب خاصة لممثلي قبائل المنطقة، وإيقاف سياسة نزع الأراضي والاتجار بها، والإفراج عن المعتقلين السياسيين المرتبطين بالقضية الأمازيغية، من أبناء المنطقة.

تنهل تنسيقية آيت غيغوش أسسها التنظيمية، بصورة معلنة، من روح التراث السياسي للقبيلة، التي تعدّها مؤسسة إيجابية، لا يمكن تجاوز أدوارها في المقاومة؛ فالقبيلة في الجنوب الشرقي، كانت مؤسسة مانعة لم تخضع قط لأي سلطة خارجية⁽¹⁶⁾، فهي محاكاة لما قاله الأنثروبولوجي الأمريكي دايفيد هارت: «الجمهورية الأمازيغية»، في وصف التنظيم «الاشتراكي الديمقراطي» الحر من داخل القبيلة، التي استمدت روحها التنظيمية من أعرافها المحلية، في اتخاذ قرارات الحرب والسلم، أو في بناء التحالفات المستقبلية. وما يثير الانتباه في هذا الجانب هو عرف «تافرغانة»، وهو عرف أمازيغي محلي، يتم بموجبه إرضاع أطفال القبائل المتصارعة من طرف نسوتها، من أجل بناء رابط دموي/أخوي بين القبائل، وتشكيل تحالفات مستقبلية في مواجهة الخطر الخارجي.

حاولت تنسيقية آيت غيغوش، نقل خطاب الحركة الثقافية الأمازيغية ذي الحمولة الفكرية والسياسية، وجعله يحاكي واقع منطقة الجنوب الشرقي، وهي تؤمن بأن إنصاف اللغة والثقافة الأمازيغيتين، ينطلق من البلد والهامش، عبر تخليصه من الإرث الاستعماري الذي يعادي القبيلة والأعراف المحلية. لذلك، تحاول أن تجعل من نفسها امتدادًا تاريخيًا لروح المقاومة التي عرفتها المنطقة، وإن اتخذت منحى سلميًّا ومقاومة لأغنية. تاريخ تحاول إعادة قراءته من منظور أمازيغي، فهي ترى أن سياسة الدولة منذ الاستقلال، جعلته خارج التاريخ، وهو ما خلف قوى سياسية بلا هوية، وبعيدة من هموم الوطن وقضاياها.

(16) مثَّلت حقبة ما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر أكثر الحقب صراعًا بين قبائل آيت عطا والسلطة المركزية في المغرب، ففي أوج حركة توسع مجال سلطة القبائل، بعث السلاطين العلويون، وهي السلالة الحاكمة اليوم، الكثير من الحملات العسكرية إلى تافيلالت ودرعة، فقد كانت هذه الخصوصية الأمازيغية تصدهم على حد قول الفرنسي جورج سبيلمان، فكان هذا «الحقد» تجاه هذه القبائل سببًا في انحياز السلطة الثقافي للعرب على حساب بقية القبائل الأمازيغية، بحسب ما أورده جورج سبيلمان، في كتابه آيت عطا الصحراء وتهيئة أفلا ن درا (بمعنى درعة الوسطى)، ص 37.

لكن ما يلفت الانتباه هو أن استراتيجية آيت غيغوش المعلنة تقوم على أساس مقاومة ما تعدّه سياسة التعريب وسلطة الدولة، وذلك بواسطة فرضها الأمازيغية، من خلال فكرة «التمزيغ»⁽¹⁷⁾، والتي تحاول تصريفها عبر مستويين رئيسيين:

- إعادة الاعتبار لروح القبيلة، من خلال بنية التنسيقية التي تشغل وفق فلسفة القبيلة التاريخية في المنطقة، وتقمص دورها التاريخي في إحياء الروابط، وفص النزاعات، وتوحيد القبائل على ملف مطلب، ضد سياسة الدولة التي تراها مجرد إقصاء وتهميش وتعريب. والدفع بمشروع للحكم الذاتي، بوصفه من جهتها معطى تاريخياً كان موجوداً قبل الاستعمار الفرنسي.

- إحداث فضاء أمازيغي ثقافي مفتوح، يتيح للشباب بلورة خطاب أمازيغي مقاوم عبر الفنّون، حيث خرجت من التنسيقية الكثير من الفرق الموسيقية، كان أبرزها صاغرو باند⁽¹⁸⁾، الذي أبدع موسيقى أمازيغية ملتزمة بقضايا المجتمع الأمازيغي، وتحاكي خطاب آيت غيغوش.

يوجد صراع تاريخي بين ما كان يُعرف في المغرب بقبائل «المخزن»، التي تتموضع إلى جانب السلطة المركزية، وقبائل «السيبة»، التي أطلق عليها المخزن هذا الاسم، للنيل الرمزي من مكانتها، والتي كانت خارجة عن سلطته أحياناً، وأحياناً أخرى تحت ظلها، وبخاصة قبل حقبة الحماية الفرنسية.

يمكن القول إن آيت غيغوش تحاول استنساخ تجربة قبائل الجزائر في المغرب، سواء في ما يتعلق بطريقة التعاطي مع ملف الأمازيغية، وربطها بالحق في الأرض، أو من خلال تأثر الفرق الموسيقية التي خرجت من رحم التنسيقية، بفرق موسيقية قبائلية، كمعتوب لونس والفنان الأمازيغي إيدر⁽¹⁹⁾.

تؤمن التنسيقية بكل مكوناتها أن لا مستقبل للخطاب، إن كان خارج سياقه ومجاله السياسي المجتمعي⁽²⁰⁾، لذلك لا بد من إعادة تجنيس وتمزيغ الخطاب، السياسات، الهوية، والثقافة.

(17) التمزيع يقصد به بحسب التنسيقية الانطلاق من الأرض، التي هي أمازيغية خالصة بالنسبة إليهم، ومن هموم وقضايا المجتمعات المحلية الأمازيغية.

(18) مجموعة غنائية من أبرز رموزها مبارك أولعربي، من مواليد 1982 وتوفي سنة 2011، فنان وناشط سياسي أمازيغي ينتمي إلى تنسيقية آيت غيغوش. للاطلاع على جزء من أغانيه يراجع الرابط التالي: <<https://www.youtube.com/watch?v=52RZuMWccHM>>.

(19) لقد استفادت الدولة في المغرب هي الأخرى من تجربة القبائل، فإنشاء جامعة في منطقة تيزي وزو، في منطقة القبائل، مثل حاضنة مجتمعية أمازيغية مقاومة، أنتجت الكثير من المثقفين والباحثين المؤمنون بالمسألة. وهي من بين الأسباب التي منعت الدولة في المغرب من إنشاء نواة جامعية في مناطق وُصفت تاريخياً، متمردة؛ كما هو الشأن لجهة الجنوب الشرقي، والصحراء، ومنطقة الريف. وإن بدأنا نرى في الآونة الأخيرة تأسيس عدة نويات، في هذه المناطق، لكنها، في جلها، مقتصرة على التخصصات التقنية.

(20) هذا ما نقول به حركة المور، التي تحاول قراءة التاريخ المغربي، من منطلقاته الأمازيغية، بعيداً من الكتابات المزيفة عن التاريخ الذي تربطه تارة بالشرق مع دخول الإسلام أو بالغرب مع دخول الاستعمار.

بناءً على ما تقدم، يتضح بصورة جلية سعي تنسيقية آيت غيغوش إلى إعادة إحياء القيم القبلية الماضية، بما يقود إلى إعادة إنتاج ما تركه السلف بواسطة الخلف⁽²¹⁾ بغض النظر عن شروط المعيش الراهن، وهو ما يجعلها تتماهى مع الواقع الطائفي والإثني والقبلي الذي انكشف بعد عام 2011 في أكثر من قطر عربي، حيث عاكس المثل المعاصرة التي جاء بها ربيع 2011.

ثانياً: الائتلاف الوطني: رسالة نخبية من أجل تفعيل اللغة العربية

تأسس الائتلاف الوطني من أجل اللغة العربية، يوم 18/01/2013 في الرباط، وذلك من أجل تفعيل رسالته التي تهدف إلى «التنسيق بين مختلف الفاعلين والمؤمنين بدور العربية في ترسيخ الانتماء الحضاري والديني للشعب المغربي وتعبيرها عن لحمته الاجتماعية والثقافية وقدرتها على نقله نحو مجتمع المعرفة المنشود. وهو يسعى أساساً إلى خدمة العربية ضمن المقاربة الدستورية وفي نطاق التوافق الوطني الذي أنجز سياسة لغوية مندمجة تعزز بالعربية التي «تظل اللغة الرسمية للمغرب» وتضمن الإنجاز الوطني للأمازيغية التي تعدّ «رصيداً مشتركاً لجميع المغاربة» وتضمن حماية مختلف التعبيرات الثقافية المغربية، تراثاً أصيلاً وإبداعاً معاصراً»⁽²²⁾.

انبلجت هذه المنظمة بعد توّحد عدة فعاليات، يجمعها هم الدفاع عن اللغة العربية، رغم اختلاف مشاربها الأيديولوجية وانتماءاتها السياسية، في إثر توسع هامش حرية التنظيم بعد مخرجات الربيع العربي، التي كان من أبرزها، في المغرب، تعديل الدستور عام 2011.

لذلك، يمكن القول إن تأسيس الائتلاف الوطني من أجل اللغة العربية لمدة غير محدودة بوصفه منظمة غير ربحية، يعدّ تحولاً نوعياً في عمل الفعاليات التي يتكون منها، والتي بدأت مسارها في إطار مبادرة مؤقتة، للدفاع عن اللغة العربية، في ظل الهجوم الذي تتعرض له من بعض النخب الفرنكوفونية القريبة من الحكم، وكذلك بعض المدافعين المتشددين عن الأمازيغية، الذين يحسبون العربية لغة استعمار قديم، ويناصرون الفرنسية في محطات كهذه، بدلاً من الحياد أو الدفاع عن الأمازيغية فقط.

يعدّ تعدد المكونات أساس الائتلاف، وبخاصة أن انطلاقه جاء بعد توحيد عدة فعاليات، على المطلب نفسه. فقد جمعت اللغة العربية، مختلف المشارب والانتماءات من اليمين إلى الوسط ثم اليسار وتيارات الإسلام السياسي وأكاديميين مختصين في اللغة العربية.

ويعدّ فؤاد بوعلي، الذي كان رئيساً للجمعية المغربية لحماية اللغة العربية، من أبرز النشطاء في هذا الائتلاف. فهو رئيسه، كما إنه لغوي وسياسي ينحدر من حركة التوحيد والإصلاح، التي

(21) كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ص 142.

(22) تقديم الائتلاف، شوهذ بتاريخ 12 آذار/مارس 2023، على الموقع الرسمي للائتلاف، على الرابط

<<https://cutt.us/Kzvmi>>.

التالي:

تعد الذراع الدعوية لحزب العدالة والتنمية الإخواني، الذي قاد الحكومة ما بين 2012 و2021. إضافة إلى هذا يشغل بوعلي نائب الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب (واتا) ورئيس مجلة واتا للترجمة واللغات.

هناك كذلك، اللساني عبد القادر الفاسي الفهري، وهو أستاذ معروف، سبق أن كان عضواً في اللجنة الملكية الخاصة بإصلاح نظام التربية والتكوين بالمغرب ما بين عامي 1999 و2003، له مؤلفات وأبحاث حول اللغة العربية، وسبق أن تقلد مسؤوليات في مؤسسات دولية تعنى باللغة العربية، منها عضويته في المجمع العربي الليبي، ومجلس أمناء مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية في الرياض، وهو المشرف العلمي أيضاً على مجلة اللسانيات العربية، التي تصدر من الرياض.

ينشط الائتلاف من داخل المنظومة القانونية والدستورية القائمة، ويعمل على نحوٍ محترف

يتكون المغرب من هويات ثقافية ولغوية متنوعة، في إثر التمازج والتلاقح التاريخيين، الذي عرفه البلد على مر العصور، حيث أفضى إلى وجود هوية مركبة، أضحت بعض مكوناتها في الراهن المعيش، تحن بصورة أو بأخرى إلى مرحلة ما قبل الدولة، عندما كان نفوذ القبائل يشمل مجالات شاسعة.

ومؤثر، وهو ما يتضح من خلال مجالات العمل التي حددها وهي:

- المجال الأكاديمي والتربوي، وذلك من خلال تشجيع البحوث العلمية في العربية وقضاياها المختلفة وعقد ملتقيات بحثية لمناقشتها وتشجيع التدريس بالعربية بوصفها لغة المعرفة والتنمية.

- المجال الإعلامي والثقافي، من خلال التعريف بقدرات العربية التعبيرية ودورها الحضاري والمعرفي وعمقها الاستراتيجي وتفعيل الجمعيات للقيام بدورها التوعوي والتنقيفي.

- المجال الحقوقي والقانوني، من خلال تشجيع الحكومة والمسؤولين والفرق البرلمانية على التقدم في مسار تنزيل مقتضيات النص الدستوري وحماية اللغة الرسمية للدولة.

وقد ركز الائتلاف من أجل بلوغ أهدافه على وسائل جمة، منها:

- تنظيم ندوات ولقاءات متخصصة، وعقد محاضرات عامة ودورات تكوينية لتعليم اللغة العربية للراغبين فيها أفراداً ومؤسسات؛

- التعاون في مجال تنمية اللغة العربية وحمايتها مع الهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والجمعيات التي لها الأهداف نفسها على المستويين الوطني والدولي.

- إبرام اتفاقيات وعقد شراكات مع جميع الأطراف المتعاونة على خدمة أهداف الائتلاف.

- إصدار الكتب والنشرات والدوريات الخاصة على مواقع الإنترنت باسم الائتلاف من أجل متابعة وضع العربية بالمغرب وسبل النهوض بها.

- إحداث المرصد الوطني لحماية اللغة العربية وتطويرها وتنمية استعمالها لإعداد التقارير حول خروقات الطابع الرسمي للعربية ومراقبة مؤشرات التزام الدولة بحمايتها.

مكنت إمكانات الائتلاف هذه من عمله وفق مداخل متعددة من جهة، واتباع تكتيكات دقيقة ومؤثرة في بلوغ استراتيجيته من جهة أخرى، منها:

- في مجال تفعيل الطابع الرسمي للعربية، العمل على تفعيل المبادرة المدنية في مجال الديمقراطية التشاركية، وتفعيل مقتضيات المبادرة الشعبية في مجال التشريع والرقابة في مجال السياسة اللغوية، والسعي إلى التنزيل الدستوري للسياسة اللغوية وتفعيل الطابع الرسمي للغة العربية على أرض الواقع، من طريق حث المسؤولين على تطبيق القوانين والمناشير المتعلقة بالطابع الرسمي للغة العربية. كذلك العمل على استصدار القوانين التي تحمي اللغة العربية من التجاوزات المشينة وعلى إحداث مؤسسات متخصصة لتدبير شؤونها.

- في مجال الحماية، رصد التجاوزات والخروقات للطابع الرسمي في الإدارة والتعليم والاقتصاد والإعلام ومختلف مجالات الحياة العامة والكشف عن المسؤولين عنها وتفعيل التدابير القانونية لإنهائها والعمل على وضع آليات لمراقبة التزامات الدولة بحماية اللغة العربية بوصفها لغة رسمية، وتعزيز وحماية العربية في الوطن مع ما يتبع ذلك من خطوات قانونية ومدنية. كذلك التنسيق والتعاون والشراكة بين مختلف الفاعلين في مجال الدفاع عن العربية من باحثين وجمعيات ومؤسسات غير حكومية.

- في مجال التطوير وتنمية الاستعمال، إبراز مكانة اللغة العربية في المجتمع المغربي ونشر الوعي بأهميتها وإعادة الاعتبار لها بكونها مقومًا وجوديًا وهوياتيًا، والحث على استخدام اللغة العربية في كل الإدارات والمرافق العامة والقطاعات الإنتاجية، وتدارس مختلف التحديات التي تواجه اللغة العربية والكشف عن المخاطر التي تهددها، والسعي إلى المساهمة العلمية في تنمية دور اللغة العربية والكشف عن قدراتها التعبيرية في شتى الميادين، والتنسيق مع المؤسسات الوطنية والدولية في ميدان العربية دفاعًا وتعليمًا وبحثًا وتطبيقًا. والبحث لإيجاد فضاء للتعاون العلمي والثقافي والتربوي بين المهتمين بالشأن اللغوي والتواصل مع المؤسسات كافة ذات الاهتمام المشترك.

ومن تجليات هذه المداخل، اتباع الائتلاف لمجموعة من التكتيكات منها:

• تأسيس المرصد المغربي للغة العربية، وهو مؤسسة متخصصة تابعة للائتلاف، تقوم بعمليات جمع وتحليل البيانات والإحصاءات والمعلومات في مجالات حماية العربية وتنميتها الاستعمالية.

• توقيع العرائض، إذ دشن الائتلاف عريضة تضم مئات الشخصيات الوطنية مدنية وسياسية وعلمية ودينية تطالب بتعديل القانون الإطار الخاص بالتربية والتكوين والبحث العلمي والذي يتهم بكونه يسعى إلى «فرنسة» التعليم، وإسقاط الصيغة المتوافق حولها.

• الوقفات الاحتجاجية، على سبيل المثال لا الحصر، مشاركة المئات من نقابيين ونشطاء وحقوقيين وأساتذة، منخرطين في الائتلاف أو متعاطفين معه، في وقفة احتجاجية، يوم الثلاثاء

2 نيسان/أبريل 2019، بالرباط، طالبوا خلالها الحكومة المغربية بالتراجع عن القانون الإطار المتعلق بتدريس المواد العلمية باللغة الفرنسية.

• عقد المؤتمرات، مثلاً عقد مؤتمر تحت شعار «نحو استراتيجية وطنية للنهوض باللغة العربية»، بشراكة مع وزارة الثقافة والاتصال وكتابة الدولة في التعليم العالي والبحث العلمي والإيسيسكو، ومكتب تنسيق التعريب (الألكسو)، ومؤسسة علال الفاسي، ومنظمات المجتمع المدني الدولية، وبيت الشعر في المغرب، وجمعية الفكر التشكيلي... إلخ.

• عقد الندوات، منها ندوة تحت شعار: نحو استراتيجية وطنية للنهوض بتدريس العلوم باللغة العربية، في موضوع اللغة العربية وتدريس العلوم: الواقع والرهانات، وذلك يوم الخميس 09 أيار/مايو 2019، بمشاركة ثلة من الدكاترة والأساتذة الباحثين والممارسين، بتجاربهم ومشاريع عملهم وأبحاثهم في مجال البحث والتدريس والإبداع في مجالات علمية.

• إرسال رسائل احتجاجية، إذ وجه الائتلاف رسالة استنكار إلى وزير المالية والمدير العام للضرائب مطالباً التدخل لرفع الحيف عن اللغة الرسمية للدولة من جرّاء إصرار المديرية العامة

للضرائب على جعل اللغة الفرنسية لغة وحيدة في المطبوعات الخاصة بالتصريحات الضرائبية وبتسديد مستحققاتها من دون وجود لمثيلاتها في اللغة العربية، اللغة الرسمية والدستورية للبلاد. وقد رفع في هذا الصدد شيخ الحقوقيين المغاربة المحامي عبد الرحمن بنعمرو، دعوى قضائية في هذا الجانب، ربحها ابتدائياً⁽²³⁾.

بناءً على ما تقدم، يمكن القول إن الائتلاف استطاع أن يؤثر في السياسات ذات الصلة باللغة العربية، وذلك من خلال إسهامه في تعديل مجموعة من القوانين، التي كانت تناهض بصراحة العربية، من جهة، كما نجح في نقل النقاش حول العربية إلى المجال العام، من جهة أخرى. ومن نتائج هذا الأمر اقتحام لغة الضاد لمجالات كانت حكرًا على اللغة الفرنسية، إذ نوقشت 12 أطروحة في الطب باللغة العربية خلال السنتين 2016/2017، وفي الرياضيات والهندسة أول مرة. وتطورت نسبة المغاربة الذين يستخدمون اللغة العربية في موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك من 32 بالمئة إلى أكثر من 69 بالمئة بين عامي 2014 و2016، مزيحة بذلك اللغة الفرنسية من الصدارة. لكن رغم ذلك، لا تزال نخبويته وتعدد تياراته السياسية تحد من تغلغله داخل الأوساط الشعبية.

(23) سناء القويطي، «جهود مدنية بالمغرب من أجل النهوض بلغة الضاد»، الجزيرة نت، 26 كانون الأول/ديسمبر 2017، <<https://rebrand.ly/7c0743>> (شاهد بتاريخ 14 آذار/مارس 2023).

ثالثاً: عودة المحلي: من الحق في الثقافة إلى الحق في الأرض

يقصد بالأراضي السلالية - الأراضي الجماعية - تلك العقارات التي ترجع ملكيتها إلى الجماعات السلالية من قبائل أو عشائر تربط بينها روابط عرقية أو عائلية أو اجتماعية أو دينية، يتم استغلالها في إطار ملكية شائعة بين جميع أفراد الجماعة مع إمكان توزيع حق الانتفاع بينها.

لذلك، ظهرت في الآونة الأخيرة عدة تنسيقيات محلية، سواء أمازيغية أو عربية صحراوية، تطالب بحق القبائل في ما تعدّه أراضي تاريخية لها. ذلك بأنّ التنسيقيات هي بمنزلة تجمع من الجمعيات والأطر ذات المطالب المشتركة متكثلة في إطار شبكة جموعية تنتخب مكتباً مسيراً لها ويمكن تسميتها إما تنسيقية أو شبكة أو اتحاد أو فدرالية، والتنسيقيات في القانون المغربي محددة في الجزء الثالث من ظهير 18 تشرين الثاني/نوفمبر 1958، والذي تم تغييره وتتميمه بالقانون الرقم 07.09 الصادر في 18 شباط/فبراير 2009، الرامي إلى تعديل الفصل 5 من ظهير 1958 المتعلق بحق تأسيس الجمعيات، والمنظم للجمعيات الاتحادية والجامعات، وبالضبط الفصل 14 منه، الذي ينص على أنه «يمكن أن تؤسس الجمعيات فيما بينها اتحادات أو جامعات...»⁽²⁴⁾، وينطبق على الاتحادات أو الجامعات النظام نفسه الجاري على الجمعيات. إلا أن التنسيقيات التي تهمنا، عادة ما، تعمل من خارج الشرعية القانونية، حيث ترفض الدولة منحها الترخيص. وينطبق الأمر على التنسيقيات الأمازيغية، التي يتجلى من خلالها الفعل الأمازيغي بصورة أو بأخرى، بعدما فشلت الأطروحات السياسية القومية واليسارية بل حتى الإسلامية، في بلورة مدخل ديمقراطي جامع. لذلك وجدت نخب أمازيغية، ضالّتها في الانطلاق من الدفاع عن الحقوق الثقافية واللغوية للأمازيغ، في زمن السبعينيات والثمانينيات، حيث كانت السلطوية تستحوذ على السياسي. وهو ما أتاح لهذه النخب حيّزاً من الحرية لممارسة أنشطتها وتثبيت رسالتها، حتى التسعينيات وبداية الألفية الثالثة، حيث اتسع الحيّز للمثّل والقيم السياسية الجديدة، ليتم ربط ما هو ثقافي بما هو مادي، وبخاصة الحق في الأرض، بعدما بادرت المنظمات الثقافية، وخصوصاً تامينوت، إلى الإسهام في تأسيس تنسيقيات في المناطق الأمازيغية للمطالبة بالأرض. وما التشابه الأيديولوجي بين الحركة الأمازيغية وتنسيقية آكال، أي الأرض، وتنسيقية أدرار... وغيرهما، بوصفهما عيّنة من عيّنات هذه الورقة، إلا دليل على ذلك، إذ وقفنا من خلال مواقف هذه التنسيقيات وبيانات تنظيمات وجمعيات الحركة الثقافية الأمازيغية، على أوجه التشابه الكبيرة، وبخاصة أن الحركة ما برحت تعلن أنها تدافع عمّا تسمّيه الحق في الأرض وثرواتها. وبالتالي فهذه التنسيقيات هي بمنزلة امتداد موضوعي ونوعي للحركة الثقافية الأمازيغية، وتحديدًا أجنحتها اليمينية. في مقابل، تنسيقيات الأرض الأمازيغية، ظهرت في الآونة الأخيرة تنسيقيات محلية، في نفوذ المناطق العربية الصحراوية وخصوصاً، تطالب بحقها في الأرض، إلا أنها هي الأخرى تنهل من المثّل القبلية، وهو ما جعلها تدخل في صراعات محلية قبلية من ناحية ومع الدولة من ناحية أخرى. وقد تمكّننا من رصد هذه الأوضاع الناشئة في منطقة واد درعة ومناطق

(24) الظهير المتعلق بالحق في تأسيس الجمعيات، وزارة العدل مديرية التشريع، صيغة محيئة بتاريخ 24 تشرين الأول/أكتوبر 2011.

عدة في واد نون، التي سنعتمدها في هذا الحيز المتعلق بتنسيقيات الأرض العربية الصحراوية، التي تتميز عن الأمازيغية، بكونها تفتقر إلى نخب محددة ومنظمات متعينة، بمعنى ليس لها موجه أيديولوجي واضح، وتعتمد، أساساً، على أعيان القبيلة وشبابها، المتحمس والمندفع، في إثْر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يعيشها.

1 - التنسيقيات الأمازيغية والحق في الأرض

تعدّ تنسيقية أكال وأدرار من أهم التنسيقيات التي تطالب بالحق في الأرض، والتي تركز على أبعاد محلية قبلية أمازيغية، إذ تكونت هذه التنسيقيات من الفعاليات والمنظمات الحقوقية والمدنية الأمازيغية، التي تنشط في منطقة سوس (أكادير الكبير) وأحاحان (الصويرة) وواد نون (كلميم باب الصحراء)، والتي تسعى إلى الدفاع عن حق الساكنة المحلية الأمازيغية في الأرض والثروة، أي ملكية الأرض الجماعية للساكنة واستفادتها من الثروات الطبيعية الموجودة في هذه المناطق، حيث تطالب تنسيقية أكال على سبيل المثال لا الحصر⁽²⁵⁾ بالآتي:

- استرجاع ملكية الأراضي المسلوقة إلى الساكنة المحلية.
- إسقاط الظهائر الاستعمارية.
- وقف تنفيذ القانون الرقم 113.13، المتعلق بالترحال الرعوي وتهيئة وتدبير المجالات الرعوية والمراعي الغابوية.
- الحد من ظاهرة تكاثر الخنزير البري في المنطقة.
- الاستغلال المعقلن للثروة الطبيعية المعدنية واستفادة الساكنة المحلية من ريعها.

كما تناضل التنسيقيات السالفة الذكر للحد من ترامي المندوبية السامية للمياه والغابات (قطاع حكومي) على ملكية القبائل، في غياب تام للحوار أو أي اشراك للساكنة والفاعلين المحليين. وتطالب كذلك بإلغاء العمل بالظهير الصادر بتاريخ 24 أيار/مايو 1922، الذي مرت عليه الآجال القانونية الخاصة بالتقادم والمعمول به حالياً من طرف المندوبية السامية للمياه والغابات والمحافظة العقارية (قطاع حكومي) أثناء عمليات الاستيلاء على أراضي الساكنة وتحفيظها لمصلحة الدولة.

يوجد صراع تاريخي بين ما كان يُعرف في المغرب بقبائل «المخزن»، التي تتموضع إلى جانب السلطة المركزية، وقبائل «السيبة»، التي أطلق عليها المخزن هذا الاسم، للنيل الرمزي من مكانتها، والتي كانت خارجة عن سلطته أحياناً، وأحياناً أخرى تحت ظلها، وبخاصة قبل حقبة الحماية الفرنسية. لذلك فإن هذه التنسيقيات تحاول أن تستعيد هذا الصراع، بكونها ضمن مجال ما كان يُعرف ببلاد السيبة، وإن على نحوٍ ناعم، للحد من سلطة الدولة على هذه الأراضي. وهي بذلك تؤكد ما قاله ميشيل فوكو «حيثما توجد السلطة توجد المقاومة، وهذه المقاومة في نظره

(25) هذا ما صرّح به أحد أعضائها البارزين، م. ج، أثناء مقابلة معه خلال عام 2021.

تأخذ أشكالاً عديدة أبرزها الاحتجاج»⁽²⁶⁾. ينطبق هذا على تنسيقية أكال بوصفها جزءاً من حركة الدفاع عن الأرض والثروة، إلا أنه يطرح مفارقة، حيث إن مطالب التنسيقية تعود إلى المنطق الماركسي القديم نفسه الذي يحدد الصراع في كونه صراعاً حول وسائل الإنتاج والثروة المادية. بيد أن الصراع وإن بدا بمنطق شيوعي يدافع عن الملكية الجماعية للأرض، إلا أنه في نظر هذه الحركة ليس صراعاً طبقياً صرفاً، بل هو صراع بين الساكنة المحلية التي تدافع عن حقها في الأرض والثروة من جهة والدولة ومؤسساتها، وبخاصة المندوبية السامية للمياه والغابات ووزارة الفلاحة من جهة أخرى.

إن هذه التنسيقيات تدافع عن الحق في الملكية الجماعية (القبيلية) لوسائل الإنتاج، بمنطق ترابي قبلي انقسامي، يرتبط بتعبيرات هوياتية ثقافية، على أساس أن الثقافة تمثل السمات الأساسية لوجدان أي شعب، ولا تستطيع الهروب من المشاكل والهجوم الحقيقية للناس.

وهذا ما يفهم من تصريحات مختلف الفاعلين الذين قمنا بإجراء مقابلة معهم، حيث استعملوا عبارات دالة خلال تصريحاتهم، مفادها أن هناك تواطؤاً بين المخزن/الدولة وما سَمَّوه «عصابات الرعاة الرحل العرب» (اجكان)⁽²⁷⁾ لنزع الأراضي الأمازيغية بحسب وصفهم، وهو ما يعني أننا أمام حركة تنظر إلى الصراع عن وعي أو عن غير وعي، على أنه صراع يحكمه منطق قبلي انقسامي بتعبيرات عرقية ثقافية.

ولعل هذا ما يفسر الحضور القوي والمكثف لأيديولوجيا الحركة الثقافية الأمازيغية داخل

تنسيقية أكال، مثلاً، حيث إن 2 من 3 ينتميان أو يتعاطفان مع هذه الحركة داخل التنسيقية بحسب تصريحات العينة التي اشتغلنا عليها في المقابلات وعددها ستة. وما يؤكد هذا الفهم هو أن التنسيقية تسمي معتقليها بمعتقلي الأرض، وهذا يقود إلى أن الأرض ليست مجرد وسيلة للإنتاج، بل هي هوية ثقافية تأخذ بعداً عرقياً لدى البعض أو قبلياً انقسامياً عند البعض الآخر.

2 - تنسيقات الأرض العربية الصحراوية

يتكون المغرب من هويات ثقافية ولغوية متنوعة، في إثر التمازج والتلاقح التاريخيين، الذي عرفه البلد على مر العصور، حيث أفضى إلى وجود هوية مركبة، أضحت بعض مكوناتها في الراهن المعيش، تحنّ بصورة أو بأخرى إلى مرحلة ما قبل الدولة، عندما كان نفوذ القبائل يشمل مجالات شاسعة. ذلك بأن الدولة لم تتمكن من بلورة هوية مدنية مواطنة وجامعة، وهو ما جعل جزءاً من هذه القبائل يتحرك من جديد، في إثر عوامل ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية، بهدف استعادة ما يعبه أراضي تاريخية، سلبتها الدولة من طريق قوانين وضعتها أو تحاول ذلك.

(26) محمد أوبلوش «الديمقراطية الإجرائية والفعل الاحتجاجي بالمغرب»، مجلة اتجاهات سياسية (المركز الديمقراطي العربي، برلين)، العدد 5 (آب/أغسطس 2018)، ص 147.

(27) تعبير قديمي بالأمازيغية المحلية لمنطقة سوس، يطلق على العرب الرحل، الصحراويين عادة، الذين يطلقون هم أيضاً على الأمازيغ، اصطلاح الشلوح أو الحمالة، وهي اصطلاحات قديمة كذلك.

في هذا السياق، وبعد هامش الحرية الذي خلفته المثل الثورية لما بعد 2011، وتنصيب الدستور الجديد في تصديره الذي يعد جزءاً منه على أن: «المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، متشعبة بوحدتها الوطنية والترايبية، وبصيانة تلاحم وتنوع مقومات هويتها الوطنية، الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية - الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الأفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية [...]»، عرف جزء من الأقاليم الجنوبية الصحراوية للمغرب، تأسيس تنسيقيات من طرف بعض القبائل الصحراوية الحسانية، وبخاصة قبيلة آيتوسي وآيت لحسن، للدفاع عن الأرض، على أساس الانتماء الثقافي واللغوي إلى الحسانية، التي تعدّ من أقدم اللهجات العربية التي يتحدث بها عرب الصحراء الكبرى، الذين ينتشرون في عدة دول بشمال أفريقيا وغربها، وتعود تسميتها إلى بني حسان أحد بطون قبيلة المعقل التي عبرت من الجزيرة العربية إلى مصر وأفريقيا مع بني هلال وبني سليم بعد دخول الإسلام. ويعدّ بنو حسان بطناً من بطون بني معقل⁽²⁸⁾؛ لهم ثقافة ولسان ونمط عيش يميزهم من غيرهم من المكونات الاجتماعية سواء الناطقة بالعربية أو الأمازيغية.

لقد تأسست هذه التنسيقيات بعد إقدام الدولة على تحفيظ ما تعدّه أراضي تابعة لها، حيث قامت إدارة المحافظة العقارية سنة 2020 بعملية تحفيظ لأراضي قبيلة آيتوسي (منطقة آسا/ الزاك) بمساحة تصل إلى 150 ألف هكتار أثناء حقبة الحجر الصحي، من دون أن تسلك المساطر القانونية المعمول بها في هذا الشأن، بحسب نشاط هذه التنسيقيات، التي تبدأ من نشر الإعلان عن عملية التحفيظ، مروراً بتحديد آجال التعرض لفائدة من يعينهم الأمر في إطار القانون، مروراً بالتفاعل مع التعرضات القانونية المقدمة داخل الآجال، وصولاً إلى عملية التحديد الإداري للمساحات المشمولة بمطالب التحفيظ وانتهاءً بالإعلان عن التحفيظ.

وخلال شهر تموز/يوليو 2022 قامت إدارة المحافظة العقارية (قطاع حكومي) بطرح مطالب جديدة للتحفيظ العقاري تتجاوز مساحتها 300 ألف هكتار، لمصلحة إدارة أملاك الدولة. وبعد نشر المطالب في الجريدة الرسمية، تفاعلت مكونات قبيلة آيتوسي مع الموضوع طبقاً للقانون، وقدمت الاعتراضات لدى مصالح المحافظة العقارية بكلميم، بالموازاة مع تنظيم احتجاجات ولقاءات كثيرة. وبعد هذا التاريخ بأشهر انفجرت احتجاجات أخرى في المحافظة/الولاية نفسها، كلميم واد نون، عندما حاولت الدولة تحفيظ بعض الأراضي التابعة لقبيلة آيت لحسن، حيث تجمع يوم 18 أيلول/سبتمبر 2022 المئات من أبناء القبيلة مؤازرين من مختلف القبائل الصحراوية، وسط إنزال أمني كثيف، في الطريقة الوطنية الرقم 1 في جماعة رأس أومليل التابعة ترابياً لإقليم كلميم، مرددين شعارات قوية تطالب بحماية أراضيهم من ترامي الشركات الكبرى المدعومة من الدولة.

ما يلفت الانتباه، هو توظيف البعد الثقافي، من خلال قول إن الدولة تحاول ابتلاع ما تبقى من الأرض، ما يؤكد، في نظرهم، نيتها الصريحة في فصل الصحراوي عن مجاله الطبيعي؛

(28) سيدي محمد ولد تاه، «احتفظت بنقائها لقرون.. هل «الحسانية» أقدم لهجة عربية؟»، سكاى نيوز عربية، 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، <<https://rebrand.ly/4017dc>> (شاهد بتاريخ 12 آذار/مارس 2023).

وبالتالي فصله عن تاريخه وهويته وثقافته التي تنهل بالأساس من تفاعل الإنسان الصحراوي مع محيطه. ذلك بأن هذه الأراضي أراضي شياع موروثة أباً عن جد، وأن الاستعمار الفرنسي والإسباني كان يحترم هذا الأمر، ولم يقدم على تشييد القلاع والثكنات إلا بموافقة أصحابها، بحسب سرديّة المحتجين، بخلاف الدولة المغربية التي تخلط بين السيادة والحيازة، حيث الأخيرة حق مقدس غير قابل للتفويت. وقد وقفنا على إعلان تأسيس عدة ذوات⁽²⁹⁾، تعلن أنها ستدافع عن هذه الأرض، التي هي جزء من مجال البيضان⁽³⁰⁾ ككل. وبذلك تحاول أن تعطي لهذا الموضوع بعده شبه القومي وبالتالي السياسي، وخصوصاً أن مؤسسة القبيلة هي التي تشتغل عليه، من طريق سعيها إلى إعادة بعث هيكلتها التقليدية من أعراش وفخذات، في إطار ما تصطلح عليه بمجلس الأربعين⁽³¹⁾، وهو للإشارة مجلس توظفه القبائل الأمازيغية والعربية على حد سواء، في ديناميتها القديمة/الجديدة. وهذا ما يؤكد أن الثقافتين، وفي ظل عوامل تاريخية معقدة، هي ثقافات مزيج بدرجات متباينة تصنعها الاستمراريات والتقاطعات⁽³²⁾.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن التنسيقيات الصحراوية العربية مثلها مثل الأمازيغية، تستند إلى البعد الهوياتي أثناء مطالبتها بالحق في ما تعدّه أراضي تابعة لها، ذلك بأن هذا الحراك شهد توافد عدة قبائل عربية صحراوية ومن مناطق بعيدة، لدعم تنسيقيات آيتوسى وآيت لحسن، في مواجهة الدولة. وما تجدر الإشارة إليه هو أن الدولة ليست الخصم الوحيد في هذه المعارك بل هناك نزاعات قبلية بين قبيلة آيتوسى العربية الصحراوية وقبيلة آيت إبراهيم الأمازيغية في واد نون، وهناك نزاعات أخرى بين قبائل عربية صحراوية حول موضوع الأرض، لا يتسع المجال للتفصيل فيها.

خاتمة

أتاحت هذه الدراسة المقتضبة لجزء من الإنتاج الثقافي في المغرب الراهن، الوقوف عند أبرز سماته. ذلك بأن المنظمات والتنسيقيات الأمازيغية، أدت دوراً طليعياً في التعريف بالحقوق

(29) «بيان تأسيس رابط الشباب الصحراوي، للدفاع عن الأرض وحماية الثروات»، آسا، 21 تشرين الأول / أكتوبر 2022. صفحة الرابطة على الفايس بوك، <<https://cutt.us/qTbrT>> (شاهد بتاريخ 12 آذار/مارس 2023).

(30) البيضان اصطلاح يعني تلك الساكنة ذات اللون الأبيض (الصحراوية العربية) المتاخمة لحدود أفريقيا السوداء، أي جنوب المغرب والصحراء وموريتانيا وشمال وسط وجنوب مالي والسينغال وشمال النيجر وبوركينا فاسو... إلخ.

(31) هذا الشكل التنظيمي عرفته القبائل العربية قبل البعثة المحمدية، ذلك بأن القبيلة العربية هي الوحدة الاجتماعية والسياسية، التي تتكون من رئيس يطلق عليه «السيد» أو «الشيخ» ومجلس شورى القبيلة، الذي يضم كل فرد من أفرادها المخلصين الصرحاء النسب، البالغين الأربعين والمتمتعين بعقل راجح وبمكانة مادية. وفي هذا المجلس يتشاور الأعضاء في الشؤون التي تهم القبيلة بحرية تامة، وبصرامة مطلقة. للاستزادة، انظر: خليل عبد الكريم، الإسلام بين الدولة الدينية والدولة المدنية (القاهرة: سينا للنشر، 1995)، ص 135. هذا الوضع عرفته كذلك القبائل الأمازيغية والعربية الصحراوية في جنوب المغرب وكذلك تلك الموجودة في الصحراء الكبرى. وبالتالي، يثار التساؤل حول من الأمازيغي ومن العربي؟! أو من الذي تمزغ ومن الذي تعرب؟!.

(32) كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ص 115.

اللغوية والثقافية للأمازيغ، كما أسهمت في إحداث بؤرة ثقافية غير ممرضة، تنطلق في الدفاع عن الثقافة والقضايا المرتبطة بالأمازيغية، من الحواضر الكبرى تجاه القرى والبادية، بعدما جعلت من فروعها فضاء للتواصل بين مختلف الفئات العمرية والاجتماعية، التي يجمعها هدف الدفاع عن الأمازيغية والأمازيغ في المغرب، وخصوصاً بعد 2011 حيث انتقلت إلى العمل على تأسيس تنسيقيات محلية للدفاع عن حق القبائل في أرضها.

هذا الهابيتوس، وإن كان يجعل الفرد ينجح في بناء استراتيجيات استباقية، فإن هذه الاستراتيجيات عادة ما تكون منقادة بترسيمات لاواعية⁽³³⁾. وهذا، ربما، ما جعل آيت غيغوش مثلاً، تفشل في إقناع جزء واسع من الأمازيغ بخطابها، وبخاصة بعدما اتهمت بالتعصب والتطرف من خلال مناهضتها كل ما هو عربي وإسلامي، رغم معاناة مناطق عربية عدة من السياسات السلطوية المتبعة منذ عقود، من ناحية وعدم قدرتها على تأسيس تنظيم قوي وجامع، باستثناء تيارها في الجامعة، من ناحية أخرى.

في المقابل، فقد تمكن الائتلاف الوطني من أجل اللغة العربية، من فرض وجوده مؤسسياً، من طريق بُعد القومي الإسلامي غير القبلي ونخبه المحنكة والمتمرس، من جانب وحواضنه السياسية والأيدولوجية، من جانب آخر، إلا أنه، وفي إثر نخبوته وتعدد تياراته، لم ينجح في صوغ خطاب حماسي قوي، يخاطب الفئات الشعبية بلغتها، بخلاف تنسيقيات الأرض العربية الصحراوية والأمازيغية، التي جعلتنا أمام حالة جديدة/ قديمة تعد القبيلة مؤسستها الجامعة، حيث توطر أفرادها وتمدهم بما يحتاجون من قيم وحماس وشجاعة، بحسب أحد المستجوبين⁽³⁴⁾. وهو ما يظهر جلياً من خلال طريقة اللباس وأشكال التعبير الحماسية والاستعراضات الرمزية، وهو ما يجعل كذلك القبيلة المغذي المعنوي، بامتياز، لهذا الفعل الاحتجاجي الناشئ، الذي لا يزال يحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة. ذلك بأن الثقافة القبلية هي التي تكوّن منها الوعي الشعبي العام، أثناء عملية التنشئة الاجتماعية التي تبدأ منذ الولادة، وتعدّ المسؤولية عن جعل كل فرد «عضواً» حقيقياً في مجتمعه⁽³⁵⁾، من ناحية، كما أن الدولة، بعد الاستقلال، أسهمت في تقوية هذا الشعور في مراحل تاريخية معينة، لخدمة أهداف سياسية محددة، من ناحية أخرى.

لكن، ما تجدر الإشارة إليه، هو أن هذه التنسيقيات تدافع عن الحق في الملكية الجماعية (القبلية) لوسائل الإنتاج، بمنطق ترابي قبلي انقسامي، يرتبط بتعبيرات هوياتية ثقافية، على أساس أن الثقافة تمثل السمات الأساسية لوجدان أي شعب، ولا تستطيع الهروب من المشاكل والهموم الحقيقية للناس⁽³⁶⁾، وبخاصة عندما يتفطن هؤلاء إلى أن سياسات الدولة غير عادلة ومنحازة إلى هذه الفئة أو تلك. وبالتالي فالهدف هنا هو استدعاء العوامل الثقافية لخدمة العوامل المادية.

(33) المصدر نفسه، ص 143.

(34) م. س. ب، بتاريخ 2023/3/5 مقهى الهودج، كلميم باب الصحراء، جنوب المغرب.

(35) أنغلزي وهيوستون، مدخل إلى سوسيولوجيا الثقافة، ص 54.

(36) عبد الرحمن منيف، بين الثقافة والسياسة، ط 4 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،

2007)، ص 24.

لكن اللافت للانتباه، هنا، هو أن الدفاع عن الأرض ليس دفاعاً عن الملكية الجماعية بمعناها الماركسي، لأن الدولة أيضاً تعدّ هذه الأراضي ملكاً غابوياً عمومياً، فالملكية الجماعية، هنا، خاصة بالقبيلة فقط دون غيرها من القبائل. وهو ما حاولت الدولة أيضاً السير فيه عبر ما يسمى التحفيز الجماعي، لكن التنسيقيات رفضت هذا التحفيز لأنه سيجعل القبيلة أو «الدوار» محصوراً في استغلال أراضٍ محددة تابعة له، وسيحرمه من باقي الأراضي الأخرى التابعة لنفوذه، وهي أراضٍ تعدّها الدولة ملكاً غابوياً عمومياً، لكونها عبارة عن مساحات شاسعة لم تكن تُستغل من طرف القبائل، إلا أن القبائل، في المقابل، تربطها بمجال نفوذها التاريخي، وهو ما يجعلنا أمام تناقض بين منطق الدولة ومنطق ما قبل الدولة!، حيث يعود الصراع الأنثروبولوجي القديم بين القبيلة والمخزن (الدولة) بلبوس جديد وفي سياق تاريخي مختلف. ذلك أن القبيلة ترى أن لا سيادة للمخزن (الدولة) على أراضيها، وتصف تدخل الدولة احتلالاً تشرعه قوانينها. وبالتالي، فإن مستقبل هذا النزاع سيبقى رهين إرادات أطرافه وعلاقات القوة القائمة فيما بينها، التي ستبقى رهينة للشروط الذاتية والموضوعية، من جهة والسياقات الظرفية والمرحلية والاستراتيجية، من جهة أخرى.

ما تقدم، يقود إلى أن الراهن المعيش، ومن أجل التحكم في تداعيات النزوع الماضي المحلي والعرقي، يحتاج إلى المصالحة مع الماضي وليس نسيانه، أي أن يجري الاعتراف رسمياً من طرف الدولة بما وقع من ضرر على أي من الجماعات الثقافية أو الدينية أو الأفراد الذين ينتمون إليها، فسيادة الصمت تجاه الذاكرة الجماعية هو استمرار للضرر نفسه، بطريقة أخرى. ذلك أن المطلوب ليس التسامح بوصفه شيئاً من التعالي، أو النظرة السلبية إلى الاختلاف، وكأنّه مقبول بتحفظ أو على مَضَض، بل المصالحة، بوصفها عملية تهدف إلى ترميم العلاقة بين طرفين أو أكثر، بعد انقطاعها بسبب خصومة أو نزاع. والمصالحة بين الأفراد أو الجماعات تقتضي الاعتراف المتبادل بالأخطاء، وتحمّل المسؤولية، وتنقية الذاكرة، وبناء رؤية جديدة مشتركة للمستقبل⁽³⁷⁾، قائمة على مواطنة حقيقية جامعة بمُثُل إنسانية وسياسات مجالية عادلة □

□ الإنتاج الثقافي في المغرب الراهن:

بين الفردية والتعصب محمد الشيخ بانن وسعاد الزروالي

تعدّ الثقافة، وبخاصّةٍ التي لها تجليات مقاومة، وجهًا من أوجه الذاكرة في مقابل النسيان. وبهذا الفهم تصبح الثقافة على قدر كبير من الأهمية؛ فالإنتاج الثقافي يتسم بقدرة كبيرة على التحليل، تقود إلى تخطي القوالب الجاهزة، ذلك بأنّ الثقافة تتألف من أنماط فكرية وقيم ومعتقدات شائعة بين مجموعة من الأفراد. لذلك، أتاحَت دراسة جزء من الإنتاج الثقافي في المغرب الراهن، الوقوف عند المنظمات والتنسيقيات الأمازيغية والعربية والصحراوية العربية، التي أدت أدوارًا في التعريف بالحقوق اللغوية والثقافية؛ وخصوصًا بعد عام 2011، إذ انتقلت من الدفاع عن الحقوق اللغوية، على المستويين الوطني والمحلي، إلى المطالبة باستعادة بعض الأراضي من الدولة ومنحها للقبائل.

كلمات مفتاحية: الإنتاج الثقافي، الأمازيغية، العربية، الصحراوية، الأرض.

□ *Cultural Production in Contemporary Morocco: Between Uniqueness and Intolerance* Muhammad Al-Sheikh Banan & Suad Al-Zrouwali

Culture, especially that which manifests resistance, is a form of memory in contrast to forgetfulness. With this understanding, culture becomes of significant importance; cultural production has a strong analytical capacity that leads to overcoming ready-made frameworks, as culture consists of intellectual patterns, values, and beliefs that are common among a group of individuals. Thus, studying part of the cultural production in contemporary Morocco allows for an examination of the Amazigh, Arab, and Sahrawi organizations and coordinations, which have played roles in advocating for linguistic and cultural rights. This is especially true after 2011, when these movements shifted from defending linguistic rights at both the national and local levels to demanding the restoration of certain lands from the state and granting them to tribes.

Keywords: Cultural production, Amazigh, Arabic, Sahrawi, land.